آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (25) – 22 / 4 / 2017

معهد التخطيط القومي

"تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري ومدى تأثير ذلك على سياسة التمويل الميسر للمزارع في المستقبل"

أ.د. سمير عريقات

الاستاذ المتفرغ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

يعد بنك التنمية والائتمان الزراعي بنك متخصص صاحب تاريخ ممتد منذ عام 1930م، يزيد عدد من يتعاملون معه حالياً نحو (3) مليون عميل، و(7) مليون مزارع ، ولديه (1210) فروع منتشرة في كل قرى مصر، وتتجاوز قيمة أصوله الثابتة نحو (3) مليارات جنيه، ويمتلك نحو (4.4) مليون متر مربع مساحات تخزينية منها مليوني متر مربع لتسلم الأقماح المحلية، و(392) شونة، ويتخطى عدد العاملين به (20) ألف عامل، بتكلفة أجور سنوية بلغت ما يزيد عن (1.5) مليار جنيه، وتتبعه الشركة المصرية للتنمية الزراعية، كما يضم عدداً من فروع المعاملات الإسلامية، وبلغت محفظة القروض به نحو (22) مليار جنيه، منها نسبة الديون غير المنتظمة (المتأخرات) نحو 20%. كما تبلغ محفظة الودائع نحو (36) مليار جنيه، وعلى الجانب الآخر بلغت خسائر البنك نحو (4) مليارات جنيه منها نحو (2) مليار لدى الحكومة منذ عام 2008 عندما أعفت القيادة السياسية حينئذ الفلاحين من الديون.

هذا وعلى الرغم مما شهده البنك خلال تاريخه الطويل من نجاحات أحياناً وإخفاقات أحياناً أخرى إلا أنه خلال السنوات الأخيرة قد عانى من عدد من المشاكل والمعوقات الفنية، والإدارية، والمالية، جاء في مقدمتها أزمة السيولة، حيث كان منوط به توفير هذه السيولة لأغلب عملائه من المزارعين، خاصة ممن ليس لديهم قدرة مالية، وخلال هذا التاريخ تضاربت قوانين، وتعاقبت أنظمة سياسية، كادت أن تقضي عليه، فتخلى في كثير من الأحيان عن دوره في خدمة الزراعة المصرية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وخصوصاً منذ البدء في سياسة تحرير الزراعة التي طبقت في بداية التسعينيات، وتفرغه ومعه الجمعيات الزراعية للعمل كمعارض لبيع السلع المعمرة بالتقسيط، الى أن أصبح البنك في طريق آخر غير خدمة الزراعة المصرية والمزارعين، بل اصبح سبباً من أهم أسباب تدهور التنمية الزراعية، وتطوير الريف المصري، ومن ثم كان التوجه نحو إعادة هيكلته أمراً حتمياً لا مفر منه. حتى صدر القانون رقم 84 لسنة 2016 بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي الى البنك الزراعي المصري.

بهذا القانون الجديد يتحول البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى بنك قطاع عام يسمى البنك الزراعي المصري ويتخذ شكل شركة مساهمة مصرية تمتلك الدولة كامل رأسمالها، ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ومركزه الرئيسي مدينة القاهرة الكبرى وتؤول له كل حقوق البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ويتحمل التزاماته، كما له أن يُنشئ فروعاً ووحدات تابعة له ومندوبيات داخل البلاد وخارجها، ويصدر نظامه الأساسي وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم

88 لسنة 2003، ويستمر العمل بالأنظمة واللوائح المعمول بها إلى أن يصدر النظام الأساسي للبنك، ومدة البنك خمسون سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز تجديدها بقرار من الجمعية العامة للبنك، ويدمج في البنك الزراعي المصري بنك التنمية والائتمان الزراعي بالوجه البحري وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالوجه القبلي، وتؤول إليه جميع حقوقها ويتحمل التزاماتها، على أن يتولى الإدارة رئيس مجلس الإدارة الحالي ونائبان وممثل لوزارة المالية وممثل لوزارة التموين والتجارة الداخلية وممثل لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وستة من المتخصصين.

ماذا يحقق صدور القانون رقم 84 لسنة 2016م بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي الى البنك الزراعي المصري.

• حدد القانون هدفاً محورياً للبنك يتمثل في خدمة الفلاح والمزارع المصري، والسياسة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها، من خلال آليات واضحة لخدمة منظومة الزراعة، وهو ما يعنى أن هدفه الرئيسي سيظل في خدمة الفلاح والمزارع.

• خضوع البنك لمظلة البنك المركزي المصري لا يعني إخراجه من عباءة وزارة الزراعة، فقد نص القانون على أن مجلس إدارة البنك يعين بترشيح من وزير الزراعة، كما ستمثل الوزارة بمقعد في مجلس إدارته.

• خضوع البنك لرقابة البنك المركزي يعني خضوعه للإشراف والرقابة على سياساته، وإجراءاته والأساليب المتبعة للتعامل مع عملائه والالتزام بالضوابط دون تدخل، أو اجتهاد، أو فساد، مما يشكل حماية أكبر لعملائه من خلال التزامه بتعليمات، وقواعد البنك المركزي.

• بصدور القانون أصبح البنك خاضعاً لقانون واحد تحت مظلة البنك المركزي، وهو وضع أفضل مما كان عليه. أيضاً يصبح للبنك مجلس إدارة واحد بدلاً من تعدد جهات الإشراف، حيث سيتم دمج بنك التنمية والائتمان الزراعي لقطاع بحري في مثيله عن قطاع قبلي.

• خضوع البنك تحت مظلة البنك المركزي يضمن له التعامل مع مؤسسات وبنوك محلية ودولية بما يفتح أمامه آفاق كبيرة للحصول على تمويلات متعددة ومتنوعة بتكلفة منخفضة، كما سيضمن خضوعه لتبعية البنك المركزي القدرة على تقديم كل أنواع الدعم، من خلال قروض مساندة تستخدم في إعادة هيكلته وتحسين قاعدته الرأسمالية في ضوء ما يملكه البنك المركزي من قدرات مالية بعيدة عن الضغط على موازنة الدولة ومواردها.

• سيستفيد عملاء البنك من الفلاحين والمزارعين من تعدد وتنوع الخدمات في ظل إعادة هيكلة البنك وتعظيم دوره في إطار القانون الجديد.

• مع صدور القانون يصبح البنك قادراً بدرجة أكبر على العمل على عدة محاور منها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الاحتياجات اللازمة للفلاح، وعمل شراكة مع شركات التسويق لتقديم الدعم في المجال الزراعي، بجانب التوسع في مفهوم الخدمات المصرفية وتطوير بنيته التحتية.

• صدور قانون تحويل البنك الى البنك الزراعي المصري يرشحه كبوابة للشمول المالي من خلال أهليته لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد من الفئات المهمشة، والأقل نمواً ودخلاً، بأقل تكلفة ممكنة من خلال شبكة فروعه التي تنتشر في أنحاء الجمهورية، وفى هذا الاتجاه يخطط البنك لزيادة حجم الخدمات المصرفية خاصة الإلكترونية حيث أشار مسؤوليه إلى أن البنك قد وقع مع البنك التجاري الدولي اتفاقية خدمات مصرفية إلكترونية، ومع البنك الأهلي المصري بروتوكولاً مصرفياً للاستفادة من خبرته وإمكانياته المتطورة في مجال الخدمات الإلكترونية، وهو بروتوكول سيكون من مكوناته: آلات الصراف الآلي، نقاط البيع، الاستفادة من شبكة فروع بنك

التنمية في إجراء تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى ذويهم في قرى ونجوع مصر.

خلال الفترة التالية لصدور قانون تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري، بدأت الإدارة التنفيذية للبنك في تحديد محاور استراتيجيته خلال المرحلة التالية والتي تتمثل فيما يلى:

• الاهتمام بعميل البنك وتحسين ما يقدم من خدمات لتحسين الصورة الذهنية للبنك في السوق.

• تنمية وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدم للعملاء وإعادة النظر في البعض منها، بما يضمن تطويرها والاستفادة من مبادرات البنك المركزي المصري خاصة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والاهتمام بالسياسات المرتبطة بالنظم والموارد البشرية، بما يضمن التوافق مع مستهدفات مبادرة البنك المركزي في هذا الصدد.

• استهداف نمو في كل من محفظتي: الودائع، والقروض بالبنك بما لا يقل عن 15%.

• الاهتمام بمعالجة الديون المتعثرة، والتركيز على رفع معدلات التحصيل بما يساهم في تخفيض عبء المخصصات، واسترداد الأموال لإعادة توظيفها، وفى هذا بدأ البنك بطرح مزيد من التيسيرات بإعادة تشكيل اللجان والصلاحيات، مستهدفاً من ذلك الوقوف إلى جانب عملائه الملتزمين الذين تعرضوا لظروف خارجة عن إرادتهم في التعثر من ناحية، واتخاذ الإجراءات القانونية أمام العملاء الذين حصلوا على أموال البنك ووجهوها لغير الأغراض التي منحت لهم، باعتبار أن أموال البنك أموال مودعين وغالبيتهم من الفلاحين والمزارعين.

• يساعد القانون الجديد في إعادة النظر في ترتيب أصول البنك سواءً المملوكة أو المؤجرة، أو التي آلت إليه بما يرفع كفاءة استخدام الأصول حيث يمتلك البنك محفظة أصول إذا ما تم رفع كفاءة استخدامها فأنها تعتبر من نقاط القوة.

نخلص مما سبق، ومما أشار إليه عدد من الخبراء إلى ما يلي:

1. ان القانون الجديد يحافظ على الدور الأساسي للبنك في التنمية الزراعية وخدمة الفلاح المصري، وتقديم الدعم والتمويل اللازم للمزارعين لجميع أنواع المحاصيل الزراعية، وجميع الأنشطة المتعلقة بالزراعة كذلك تقديم كافة الخدمات المصرفية وتمويل المشروعات الصغيرة الخاصة بالريف المصري.

2. أن القانون الجديد يضمن الاستمرارية للبنك ويضمن إعادة هيكلته، كما يضمن له الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الدولية لإعادة هيكلته، إضافة إلى زيادة رأسماله، والحصول على المساندة المالية من البنك المركزي، مما يضيف قوة ومتانة لمركزه المالي.

3. أنهى القانون الجديد الأزمات المتكررة للعاملين بالبنك وساوى بينهم وبين العاملين مع بنوك القطاع العام، كما أنه بتبعيته للبنك المركزي يضمن التعامل مع مؤسسات وبنوك محلية ودولية ويفتح الباب للحصول على تمويلات متعددة بتكلفة منخفضة نظرًا لطبيعته الفئوية (بنك زراعي).

4. وجود إدارة واحدة بدلاً من تعدد جهات الإشراف يقضي على البيروقراطية، والفساد المتكرر، كما أن دمج المقر الرئيسي في بنكي الوجه البحري والوجه القبلي يحقق الاستفادة من أصولهما، فضلاً عن الالتزام بضوابط البنك المركزي، وتوفير الخدمات المصرفية في القرى والاستفادة من الفروع المنتشرة في كل القرى لإجراء تحويلات المصريين في الخارج.

5. أتاح القانون الجديد للبنك إنشاء وتأسيس، والمساهمة في الشركات الخاصة بمشروعات التنمية الريفية، وكذلك الحق في توفير مستلزمات الإنتاج عن طريق استيرادها من الخارج، أو

إنتاجها محلياً، مما يعنى أن البنك الجديد يمكنه أن يستورد، وأن ينشئ مصانع تابعة له مما يحقق العديد من التداعيات الإيجابية.

6. أن تحويل البنك إلى بنك فئوي يعنى أنه سيتوفر التمويل اللازم والتسهيلات الائتمانية للمزارعين والجمعيات الزراعية، وتمويل الأنشطة والمشروعات الريفية والزراعية، إلى جانب قيامه بكل أشكال المعاملات البنكية والمصرفية.

ماذا يريد المزارع الصغير من البنك في المرحلة التالية؟

في إطار صدور قانون تحويل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري، وبدء تنفيذ هذا القانون فلا يجب أن نغفل ما يتطلع إليه المزارعون وبصفة خاصة صغارهم وهو ما أشار إليه عدد منهم ويتمثل فيما يلي:

1. وجود تمثيل قوي للفلاحين في مجلس إدارة البنك ـ (لم يشر القانون الجديد صراحةً إلى ذلك).

2. أن يتعامل البنك مع المزارع الصغير على أنه مواطن فقير وليس رجل أعمال، وأن يتخلص تماماً من كافة الإجراءات الضارة، والضاغطة عليه، وإعادة النظر في ضمانات القروض الزراعية، بما يحقق الحماية الكافية للمزارع الصغير، من خلال إجراء الدراسات الدقيقة لكافة الفئات التي يتعامل معها.

3. الوقوف بجانب صغار المزارعين، ووضع سياسة واضحة لتسوية مديونياتهم، سواء كانت قروض إنتاجية، أو قروض استثمارية، وذلك فيما يتعلق بسعر الفائدة والمصروفات، مع إعفاء المديونات الصغيرة من الفوائد، والاكتفاء بسداد أصل الدين فقط وتقسيطه على مدد مناسبة.

4. الوضوح والشفافية مع المزارع، وتوفير المعلومات الكافية، والعمل على خلق الثقة بين البنك وعملائه.

5. القانون الجديد ليس قادراً بمفرده على ضبط منظومة الزراعة المصرية، بل يجب أن يتبعه عدد من التعديلات في كل من: قانون التعاونيات، وقانون المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، وقانون الضريبة على الأراضي الزراعية، وإعادة هيكلة الاتحاد التعاوني الزراعي، وإجراء انتخابات مجالس إدارات الجمعيات الزراعية بشفافية بعيداً عن الخلل، وما يعرف "بالتشكيل بالتراضي".

6. إنشاء قاعدة بيانات للفلاحين في كل قرية مصرية، وربطها بعودة الدورة الزراعية للاستفادة القصوى من القانون.

7. دراسة إجراءات الرقابة على سوق الزراعة ومستلزمات الإنتاج من تقاوي ومبيدات، وسماد، وأن تقتصر تجارة مستلزمات الزراعة على الجمعيات والبنك والشركات الزراعية الخاصة المرخصة أو التابعة للوزارة.

8. ان يحظى القانون الجديد بالترويج الكافي على كافة المستويات الرسمية والشعبية.

في النهاية تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 84 لسنة 2016م الخاص بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري. قد صدر، ولازال الوقت مبكراً للحكم على البنك الجديد، وعلى مدى تأثيره، وكفاءته في أداء دوره نحو تطوير الزراعة المصرية ورفع شأن المزارع المصري.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg